

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٢١**

الاثنين، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبلس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد ساركو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

1508999 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد محمّد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا؛ والسيدة كيونغ – وا كانغ، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد شمباس الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من أبوجا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن جماعة بوكو حرام.

كما يعلم أعضاء المجلس، خلال السنوات القليلة الماضية ازدادت حدة عنف ووحشية الهجمات التي تشنها بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، وفي البلدان المجاورة أيضا. ونحن إذ نجتمع اليوم، فإن الجماعة – رغم إضعافها – تواصل ارتكاب أعمال بشعة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد تلقينا تقارير تفيد بأن الأطفال، على وجه الخصوص، قد اختطفوا وتعرضوا للاعتداء والتجنيد والتشويه والقتل. ولم تعد المدارس في شمال شرق نيجيريا أماكن آمنة للتعلم، حيث لا يزال العديد منها يتعرض للاعتداء والنهب والتدمير. ويستمر إغلاق عدة مدارس في المناطق التي تستهدفها جماعة بوكو حرام في الكاميرون والنيجر. كما بدأت الجماعة في عام ٢٠١٤ باستخدام الفتيات الصغيرات كانتحاريات في هجمات في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان. كما لاحظنا الاتجاه المفزع نحو استخدام الجماعة للأطفال كدروع بشرية.

أما إعلان بوكو حرام مؤخرا عن الولاء للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) – سواء كان ذلك لأغراض دعائية أو للاستفادة من دعم داعش – فهو أيضا مدعاة للقلق حيث إنه يبعث برسالة واضحة مفادها أن خطة بوكو حرام تتجاوز نيجيريا.

وقد كانت آثار الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام متعددة. وبالتداخل مع الأثر الإقليمي للأزمات الأخرى، ولا سيما تلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، هناك بلدان مثل الكاميرون، وتشاد، والنيجر تواجه الآن عواقب إنسانية في مجال حقوق الإنسان نتيجة لأنشطة الجماعة. وتزيد الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا من الضغط على المجتمعات المضيفة الهشة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بالفعل. وسوف أذعن في ذلك إلى الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، الذين سيقوم سيخوض في المزيد بشأن أثر أنشطة جماعة بوكو حرام على الحالة الإنسانية في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد والتحديات الموجودة هناك. ومع ذلك، أود أن أتطرق إلى عدد من الشواغل الخاصة بحقوق الإنسان.

لقد أكدت بعثة للتقييم أرسلتها مؤخرا المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أقصى شمال الكاميرون أن جماعة بوكو حرام قد ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل المحددة الهدف والعشوائية، وعمليات الاختطاف للنساء والفتيات، واستخدام الأطفال في العمليات

العسكرية، والتدمير واسع النطاق للممتلكات، وإطلاق النار على الرجال الذين ألقوا القبض عليهم ورفضوا الانضمام إلى صفوفها أو ذبحهم بصورة منهجية.

وقد أجري تقييم مماثل لحالة حقوق الإنسان في النيجر لتقييم الحالة في منطقة ديفا، في أعقاب الهجوم الذي شنته جماعة بوكو حرام في شباط/فبراير. وأفادت البعثة أن بوكو حرام قد استهدفت السكان المدنيين بشكل عشوائي، إما بقتلهم أو تحويل المقبوض عليهم قسرا إلى مقاتلين. وقد تم تجنيد الأطفال أيضا إما لأداء أدوار قتالية أو لاستخدامهم كانتحاريين. ومنذ الهجوم الذي وقع في شباط /فبراير، ما برحت المدارس في منطقة ديفا مغلقة، الأمر الذي حرم الأطفال من الحق في التعليم. كما تأثر الاقتصاد المحلي في منطقة ديفا سلبا جراء استمرار حالة الطوارئ. واستجابة لهذه الشواغل وغيرها، تجري الأمم المتحدة عملية توسيع نطاق وجودها وعملياتها في نيجيريا والنيجر والكاميرون. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وتعد استجابة بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام استجابة جديرة بالثناء. وقد أدى الهجوم الإقليمي المشترك، الذي يشمل قوات نيجيرية وتشادية وكاميرونية ونيجرية، إلى استعادة السيطرة على العديد من المدن الرئيسية في شمال شرق نيجيريا. ففي بداية السنة، سيطرت جماعة بوكو حرام على ٢٠ مقاطعة حكومية محلية في الولايات الشمالية الشرقية من نيجيريا. وهي الآن لا تسيطر إلا على مناطق قليلة في ولاية بورنو اليوم. وعلاوة على ذلك، ووفقا للتقارير الواردة من الجيش النيجيري، تم الاستيلاء على مقر الجماعة بوكو حرام في منطقة غووزا في ٢٧ آذار/مارس.

وتدعم الأمم المتحدة الجهودَ الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته وكفالة محاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية. ومع ذلك، وفي ضوء الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان ذات الصلة بمواصلة عمليات مكافحة التمرد ضد جماعة بوكو حرام، نود أن نؤكد أن عمليات مكافحة الإرهاب التي يعتبرها السكان المتضررون غير متناسبة ووحشية تنتهك القواعد التي نسعى إلى الدفاع عنها. وبالتالي، لا بد أن تتمسك فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وغيرها من عمليات مكافحة التمرد بسيادة القانون وأن تتقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذا ليس مبدأً حيوي جدا فحسب، ولكنه أيضا استراتيجية فعالة، إذ من المرجح كثير للمجتمعات المحلية التي ترى أن الحكومة تسعى إلى حمايتها أن تتعاون مع السلطات وتقل درجة احتمال دعمها للجماعات المتمردة. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي قطعته بلدان لجنة حوض تشاد التي ستمتثل عملياتها امتثالا تاما للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان واللاجئين. ونحث أيضا على وضع الإجراءات الملائمة لضمان معاملة الأطفال الذين تستخدمهم جماعة بوكو حرام باعتبارهم ضحايا والتعامل معهم وفقا للمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

ونرحب بقرار قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تحسين تنسيق الجهود المبذولة في مكافحة جماعة بوكو حرام، وبعقد مؤتمر قمة مشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتبني استراتيجية مشتركة. كما نحيي التضحيات التي قدمتها بلدان المنطقة والتضامن الذي أظهروه باتحادهم من أجل وقف زحف جماعة بوكو حرام. وبالمثل، نرحب بالجهود التي تبذلها لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن والاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. ولئن كنا نقر بأن القوة تشتبك بالفعل مع جماعة بوكو حرام، فإننا مستعدون لدعم الجهود الإقليمية حسب الاقتضاء، تماشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان التي تتبعها الأمم المتحدة.

أود أن أؤكد مجددا على رسالة الأمين العام التي مفادها أن النهج العسكري وحده لن يكفي لاحتواء التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام. يمكن للمجتمع الدولي بل ينبغي له الاضطلاع بدور هام في مساعدة بلدان المنطقة على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بجماعة بوكو حرام. إننا إذ نقوم بذلك، تقع على كاهلنا مسؤولية النظر إلى المشكلة وعواقبها على نحو يضع احترام حياة الإنسان وكرامته أولا. ولذلك فإن من الأهمية البالغة أن تتبع العمليات العسكرية الحالية التي تقوم بها بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن بتدابير تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة. خلال هذه المرحلة، سيتم تركيز الاهتمام على تهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ واستنادا للاحتياجات إلى السكان المشردين والعائدين.

وإذ تجتمع بلدان حوض بحيرة تشاد معا من أجل التصدي لخطر جماعة بوكو حرام، يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم إليها في القضاء ليس على التهديدفحسب، ولكن أيضا على الظروف التي تتيح لجماعة بوكو حرام الازدهار. في هذا الصدد، سيكون من المهم للأمم المتحدة أن تؤكد مجددا التزامها بالعمل مع بلدان المنطقة من أجل وضع حد للعنف المستمر وللتخفيف من معاناة المدنيين. إن الممثلين الخاصين للأمين العام لغرب ووسط أفريقيا يشاركان مشاركة كاملة بالفعل في هذا الصدد. وكما نعمل على نشر المزيد من الموارد إلى المناطق دون الإقليمية للمساعدة في توفير نهج عملي تجاه مد يد العون للحكومات المتضررة من الحكومات.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإشارة إلى التطورات الهامة في غرب أفريقيا، وهي الانتخابات التي عقدت مؤخرا في نيجيريا أجريت في نهاية الأسبوع. في البيان الأولي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أشارت إلى أنه على الرغم من الجيوب حيث وقعت حوادث والتحديات اللوجستية، فإن الانتخابات العامة التي جرت في ٢٨ آذار /مارس قد ”حققت معايير الحرية والشفافية“.

وأثنت البعثة على الحماسة والصبر والنضج والشعور بالمسؤولية المدنية التي أظهرها الناخبون، وأعربت عن الأمل في أن تسود نفس روح الاحترام للنظام والانضباط ما تبقى من العملية الانتخابية، وخاصة بعد إعلان نتائج الانتخابات. في ٢٩ آذار/مارس، اليوم الثاني من الانتخابات، جرى التصويت في ٣٣٠ مركز اقتراع. ووردت تقارير عن قيام جماعة بوكو حرام بنشاط خارج باوتشي ولكن، كما كان الحال في اليوم السابق، لم يكن له أي تأثير على عملية التصويت. بعبارة أخرى، لم تتمكن جماعة بوكو حرام عرقلة سير العملية الانتخابية.

وستمثل شرعية الحكومة القادمة شرطا مسبقا هاما من أجل حشد الدعم العالمي اللازم للتصدي بفعالية للتمرد وضمان استقرار نيجيريا وازدهارها على المدى الطويل. ويحدونا خالص الأمل أن الحكومة المقبلة ستظل ملتزمة بالكفاح دون الإقليمي ضد جماعة بوكو حرام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية المفصلة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كانغ.

السيدة كانغ (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة المجلس بشأن الأثر الإنساني للفظائع التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا والبلدان المجاورة. بالنيابة عن وكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس، أود أن أدلي بالبيان التالي.

على الرغم من العديد من التقارير عن جماعة بوكو حرام المشتبه في شنها هجمات في يوبي وغومبي وبومو دول، يمكنني

أن أبلغكم أنه لم تبرز حتى الآن أي احتياجات إنسانية إضافية نتيجة لإجراء الانتخابات. وسوف نواصل رصد الحالة على أرض الواقع عن كثب حيث يزيد احتمال نشوب العنف الانتخابي قرابة إعلان النتائج.

ومنذ إعلان حالة الطوارئ في أيار/مايو ٢٠١٣، فإن استمرار النزاعات العنيفة في الشمال الشرقي من نيجيريا وحوض بحيرة تشاد شرد قسرا ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص في نيجيريا والبلدان المجاورة لها. وقد صعدت جماعة بوكو حرام حملتها طوال عام ٢٠١٤، وعلقت المجتمعات المحلية في شمال نيجيريا بصورة متزايدة في مرمى النيران المتبادلة بين المتمردين والجيش الوطني. وتسبب النزاع في عمليات قتل وجرح واسعة النطاق، ودمر المنازل والهياكل الأساسية. ومنذ مطلع عام ٢٠١٤، قتلت جماعة بوكو حرام أكثر من ٧ ٣٠٠ مدني في الدول الثلاث المعلن فيها حالة الطوارئ. هذا العام وحده لقي ١ ٠٠٠ شخص حتفهم. وأكثر من ٣٠٠ مدرسة إما لحقت بها أضرار شديدة أو أنها دمرت. وأقل من ٤٠ في المائة من المرافق الصحية في المناطق المتضررةلا تزال تعمل. وترد تقارير بشكل متكرر عن ارتكاب انتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالأطفال.

إن تصاعد العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام في بلدان المنطقة ما زال يعيق إمكانية الوصول إلى الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، ويحد من نطاق استجابتنا. وتقيم الغالبية الساحقة من الأشخاص المشردين داخليا في المجتمعات المحلية المضيفة وفي ظروف تشبه المخيمات، متجمعة حول المدارس والكنائس والمساجد. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، ١٠ في المائة فحسب من بين أكثر من مليون مشرد داخلي يقيمون في مخيمات للنازحين التابعة للدولة والمحددة التي يمكن الوصول إليها في المناطق الحضرية. ولا يتم تلبية أدنى المعايير الإنسانية للمأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم في المخيمات، بسبب الافتقار إلى القدرة على الحماية وإدارة المخيمات. وما يبعث على القلق البالغ محنة المدنيين الذين تقطعت بهم السبل أو الذيختبئون في مناطق لا يسع المنظمات الإنسانية الوصول إليها حاليا، ولا سيما في المناطق لا تزال تحت سيطرة جماعة بوكو حرام.

ولن يتمكن نحو ٣ ملايين شخص في شمال نيجيريا من تلبية احتياجاتهم الأساسية من الأغذية بعد تموز/يوليه ٢٠١٥ ما لم يتلقوا مساعدة الإنسانية مستهدفة استهدافا جيدا. وفي حين أن السلطات الاتحادية وسلطات الولايات تعمل جاهدة من أجل تقديم المساعدة إلى العديد من الأشخاص الفارين من العنف، فإن الاستجابة الإنسانية عموما في الشمال الشرقي من نيجيريا لا تزال ضعيفة ومشرذمة. ولا يوجد سوى تسعة شركاء عاملين، معظمهم من المنظمات غير الحكومية الدولية، ينشطون حاليا في الدول الثلاث الأكثر تضررا. ودعما من أولئك الشركاء للجهود التي تبذلها وكالات إدارة حالات الطوارئ على مستوى الدولة والمستوى الوطني، فقد اضطلعوا ببرامج الحماية في حالات الطوارئ التي تشمل تقديم الإسعاف الأولي النفسي والدعم النفسي والتسجيل ودعم الأطفال غير المصحوبين، فضلا عن سائر الأنشطة المنقذة للحياة في مجالات المياه والصرف الصحي، والصحة وتوزيع الأغذية. غير أن تلك البرامج محدودة في نطاقها، لأنها تستهدف أساسا المشردين داخليا المسجلين في المخيمات التي تديرها الدولة.

بالإضافة إلى انعدام الأمن، فإن انعدام الدعم من الجهات المانحة يقيد توسيع الحضور في المجال الإنساني. والشركاء في المجال الإنساني على استعداد لفعل المزيد، ومضاعفة جهودهم. وإذا كان لها أن تفعل ذلك، فإن مشاركة الجهات المانحة ومواصلة تقديم الدعم المالي هو أمر بالغ الأهمية. وبالإضافة

إلى ذلك، هناك حاجة إلى بيانات إنسانية دقيقة وموثوق بها، وإلى نظم رصد فعالة من أجل التخطيط الإنساني المستنير والدعوة الفعالة والدعم المتواصل من المانحين. وقام ١٢ مديرا من مدراء حالات الطوارئ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بزيارة نيجيريا في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس، من أجل تقييم الحالة الإنسانية وتحديد الحلول الممكنة للتصدي للتحديات الحالية في شمال شرق نيجيريا. ونتيجة هذه الزيارة، يجري وضع خطة عمل مشتركة بين الوكالات مدتها ثلاثة أشهر من أجل دعم تعزيز الجهود الهامة للحماية والاستجابة المنقذة للحياة، والوجود الإنساني في المناطق المتضررة من النزاع في الشمال الشرقي.

إن التوسع في أنشطة بوكو حرام له تأثير إقليمي كبير. ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فقد لجأ نحو ٧٤ ٠٠٠ مشرد إلى أقصى شمال الكاميرون حتى ٢٥ آذار/مارس. وقد تسببت هجمات جماعة بوكو حرام عبر الحدود من نيجيريا إلى الكاميرون، في تشريد ما بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ من مواطني الكاميرون. وفي النيجر، تعرض ٥٠ ٠٠٠ شخص للتشريد الداخلي، إضافة إلى ال ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والعائدين النيجيريين الذين لجأوا إلى منطقة ديفا في النيجر منذ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي تشاد، أدى توغل تنظيم بوكو حرام إلى تشريد نحو ٣٣ ٠٠٠ من اللاجئين والعائدين، فضلا عن ١٤ ٥٠٠ من المشردين داخليا الذين يلتمسون اللجوء حول بحيرة تشاد. وقد أدى انعدام الأمن والتحديات اللوجستية في البلدان الثلاثة المتضررة، إلى أعاقة الوصول، والتي منعت بدورها، بالإضافة إلى النقص الكبير التمويل، توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية. وطلبت الحكومات الثلاث مساعدة دولية للاستجابة إلى أكثر الاحتياجات إلحاحا، التي تشمل الحماية والمساعدات الغذائية والمياه والمواد غير الغذائية والصحة والمأوى.

إن التشريد الهائل الحجم الذي سببت غارات جماعة بوكو حرام عبر الحدود يضع ضغوطا هائلة على موارد المجتمعات المحلية المستنفدة أصلا، والتي يوازي ضعفها في بعض المناطق ضعف المشردين أنفسهم. ومن الصعب العثور على الغذاء في السوق، وفي بعض الحالات تضاعفت الأسعار أو أصبحت ثلاثة أضعاف. وفي منطقة ديفا، في نهاية عام ٢٠١٤، كان نحو ربع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٢٣ شهرا يعانون من سوء التغذية الحاد. وفي تشاد، عانى أكثر من ٣٠ في المائة ممن يعيشون في المجتمعات المحلية المضيفة من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٤. وفي الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، يقدر أن هناك ٤,٦ ملايين شخص حاليا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن ١٠٠ ٠٠٠ طفل يهددهم خطر سوء التغذية الحاد. ومن المحتما إنه سيكون لأزمة بوكو حرام أثر أوسع على منطقة الساحل، لأن نيجيريا تنتج تقليديا ما يقرب من نصف الحبوب في المنطقة. في ١٥ آذار/مارس، وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على صرف مبلغ ٢٨ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة لمعالجة العواقب الإنسانية في المنطقة التي تسببت بها جماعة بوكو حرام. ونأمل أن يتبع المزيد من الدعم من المجتمع الدولي لتمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من الاستمرار في الوصول للمحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة.

يرحب مجتمع الهيئات الإنسانية بالالتزام السياسي الإقليمي لمعالجة العنف الدائر في الجزء الشمال الشرقي. وفي ضوء المناقشة الجارية في مجلس الأمن، فمن الأهمية بمكان أن تقصر فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، كقوة لمكافحة الإرهاب، نطاق تركيزها على تهيئة الظروف الأمنية الملائمة وتهيئة بيئة تمكينية للتدخلات غير العسكرية، مع التقيد بالقانون الدولي الإنساني، واتخاذ جميع الاحتياطات لتجنب وقوع ضحايا بين المدنيين.

وبما أن فرقة العمل طرف في النزاع بحكم الواقع، فأنني أرجو من أعضاء المجلس كفالة أن أن تبقى عملياتها مستقلة عن العمليات الإنسانية التي يقودها مدنيون. إن الحفاظ على التمييز بين الاثنتين هو أمر بالغ الأهمية من أجل الحفاظ على الحياد الفعلي والملموس وعلى استقلالية المنظمات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تشارك فرقة العمل في تسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا، التي يجب أن تتم على أساس طوعي وفقا للقانون الدولي الإنساني واتفاقية كمبالا التي نيجيريا طرفا فيها.

ولا تزال الحالة الإنسانية أليمة في شمال شرق نيجيريا والمناطق المتضررة من النزاع في البلدان المجاورة. وما زال النزاع يؤثر تأثيرا مدمرا على النساء والأطفال والشباب، فضلا عن تأثيره على العديد من المصابين بصدمات بسبب العنف. هناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة للمتضررين من النزاع.

وقد تحملت المنظمات والمجتمعات المحلية، حتى الآن، عبء هذه الاستجابة. وأعربت حكومة نيجيريا عن استعدادها وقدرتها على تحمل جزء كبير من الاحتياجات التشغيلية والتمويلية للتصدي للأزمة. ومع ذلك، فإن هناك حاجة أيضا إلى دعم المجتمع الدولي للمساعدة في الاستجابة إلى الحالة الإنسانية العاجلة في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا. كما أن هناك حاجة إلى الوجود الإنساني الدولي لتقديم المشورة والمساعدة في تنسيق هذه العملية المعقدة والسريعة ودعم توفير إجراءات الحماية اللازمة للمدنيين المحاصرين في النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية وعلى العناصر الهامة الواردة فيها.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.